التطورات النقدية والمصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م

إعداد

إدارة الأبحاث الاقتصادية

محرم ١٤٣٥ هـ / نوفمبر ٢٠١٣م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣

١-١ عرض النقود ٣

١ -٢ القاعدة النقدية ٤

١ -٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤

١-٤ الأصول الاحتياطية ٥

ثانياً: السياسة النقدية ٦

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧

٣-١ الودائع المصرفية ٧

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨

٣-٤ مطلوبات المصارف من القطاعين العام والخاص ٩

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١٢

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٣

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٥

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٦

خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٧

سادساً: صناديق الاستثمار ١٨

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٨

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٣م ٢٠

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٣م ٢١

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,٣ في المئة (١٨,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٨٥,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٣٩,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نمواً سنوياً نسبته ١٣,٤ في المئة (١٧٥,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

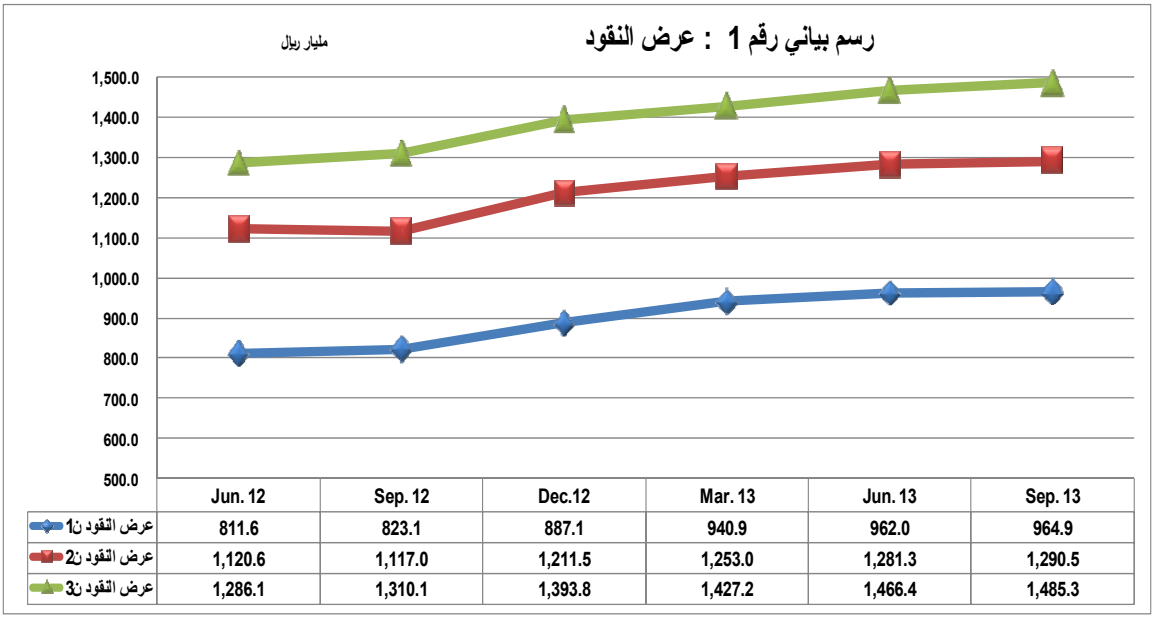

	Jun. 12	Sep. 12	Dec.12	Mar. 13	Jun. 13	Sep. 13
عرض النقود ن1	811.6	823.1	887.1	940.9	962.0	964.9
عرض النقود ن2	1,120.6	1,117.0	1,211.5	1,253.0	1,281.3	1,290.5
عرض النقود ن3	1,286.1	1,310.1	1,393.8	1,427.2	1,466.4	1,485.3

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٠,٣ في المئة (٢,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٦٤,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٦٥,٠ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٢١,١ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٧,٢ في المئة (١٤١,٨ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة (٩,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٢٩٠,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٨٦,٩ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٥ في المئة (١٧٣,٥ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٩ في المئة (٨,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٠٥,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٥ في المئة (٢٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نمواً سنوياً نسبته ٦,١ في المئة (١٧,٥ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفع بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣٩,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (٣,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٨ في المئة (٨,٩ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٥ في المئة (٦,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤١,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٥,٩ في المئة (٢٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٤ في المئة (٣,٣ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ١٠,٦ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٤,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,١ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٦,٧ في المئة (٥,٢ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات (الأجنبية) قد حققت خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٦٩,٧ مليار ريال) لتبلغ ٢٦١٥,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٥ في المئة (٣١١,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٦٩,٠ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٠٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٤٧,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٤ في المئة (٣٠٨,٢ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٢).

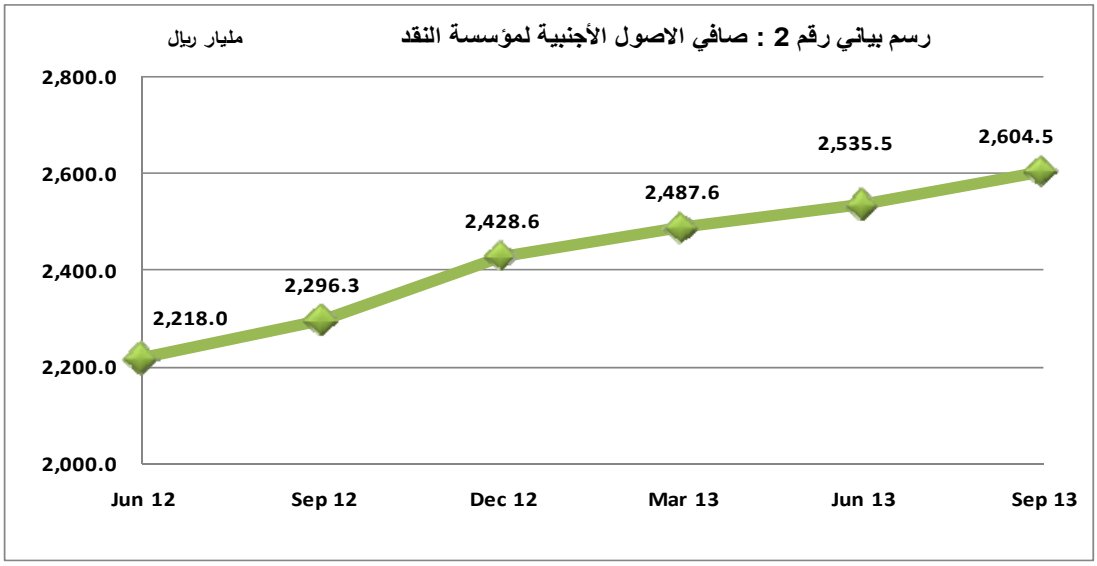

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٦,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال) ليبلغ ٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٠ في المئة (٠,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤٨,٤ في المئة (١,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م.

١-٤ الأصول الإحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة (٧٠,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٦٣٩,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٤٨,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٢ في المئة (٣٠٨,٤ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م (رسم بياني رقم ٣).

رسم بياني رقم 3 : الأصول الاحتياطية

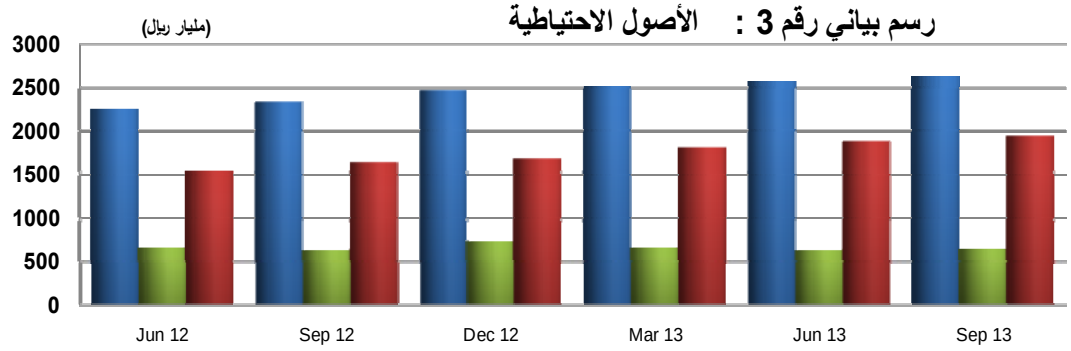

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
إجمالي الأصول	2,251.5	2,330.6	2,463.3	2,519.8	2,568.4	2,639.0
نقد اجنبي وودائع في الخارج	667.0	633.6	733.6	667.9	634.0	647.6
إستثمارات في أوراق مالية في الخارج	1,525.7	1,637.6	1,670.0	1,795.2	1,877.8	1,933.6

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية للربع الثالث من عام ٢٠١٣م فقد بلغ الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ٢٠,٢ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٠,٥ مليار ريال) عن الربع السابق، في حين حققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٢,١ في المئة (١٣,٦ مليار ريال) عن الربع السابق لتبلغ ٦٤٧,٦ مليار ريال، كما ارتفعت الإستثمارات في أوراق مالية في الخارج بنسبة ٣,٠ في المئة (٥٥,٨ مليار ريال) عن الربع السابق لتبلغ ١٩٣٣,٦ مليار ريال. كما ارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ١,٩ في المئة (٠,٧ مليار ريال) عن الربع السابق ليبلغ ٣٦,٠ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٥٥٦ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد تبنت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثاني من عام٢٠١٣م وهي الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢,٠ في المئة، كذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٣٢٤ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقابل ٧٩ مليون ريال في الربع السابق.

وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها (٤٨,١٠٠) مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ (٧٤,١٨٦) مليون ريال في الربع السابق.كما أبقت المؤسسة على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

ولتشجيع المصارف المحلية على التوسع في الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات الخزينة دون تغيير على أساس٨٠,٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند (٩) مليار ريال.

وشهدت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) إنخفاضاً في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حيث بلغت ٠,٩٦ في المئة، اما الفارق بين أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور فقد كان لصالح الريال وبلغ ٧١ نقطة أساس في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقابل ٦٩ نقطة أساس في نهاية الربع السابق.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,٤ في المئة (١٨,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣٤٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (٣٥,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,١ في المئة (١٦٦,١ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٦ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

رسم بياني رقم 4 :الودائع المصرفية حسب النوع

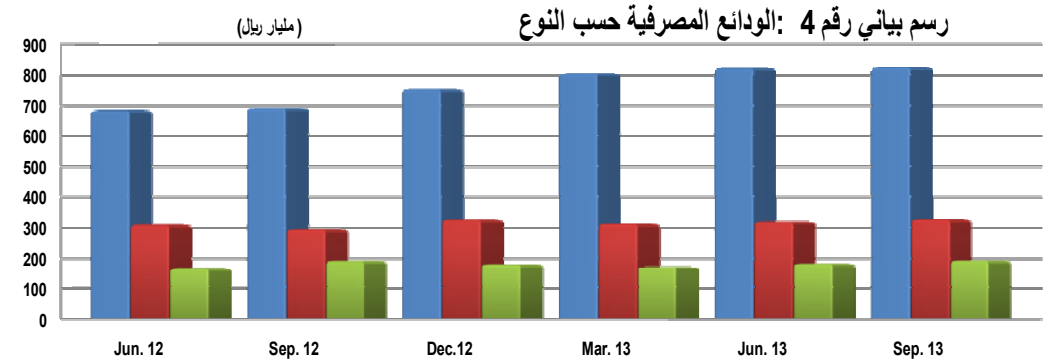

	Jun. 12	Sep. 12	Dec.12	Mar. 13	Jun. 13	Sep. 13
الودائع تحت الطلب	686.0	693.0	754.0	805.6	823.1	825.8
الودائع الزمنية والإدخارية	309.0	293.9	324.4	312.1	319.4	325.6
الودائع الأخرى شبه النقدية	165.6	193.1	182.2	174.1	185.0	194.7

وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٣ في المئة (٢,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٢٥,٨ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٢ في المئة (١٣٢,٨ مليار ريال). كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٢,٠ في المئة (٦,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٥,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٣ في المئة (٧,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٧ في المئة (٣١,٨ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٥,٣ في المئة (٩,٧ مليار ريال) لتبلغ ١٩٤,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة (١٠,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (١,٧ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حوالي ١٨٣٥,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٢٨,٠ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٣٥,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٣ في المئة (١٨٦,٢ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة (١,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢١٥,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنسبة ١,١ في المئة (٢,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٢ في المئة (١٤,٢ مليار ريال)، مشكلاً مانسبته ١١,٧ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٨ في المئة في نهاية الربع السابق. (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم 6 : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية
(مليار ريال)

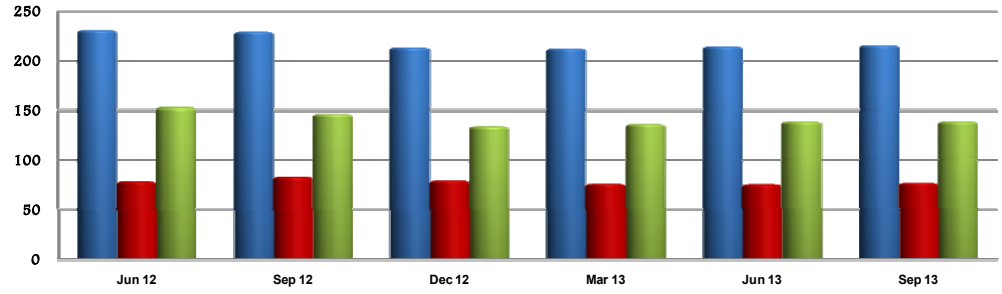

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
الأصول الأجنبية	231.2	229.6	212.8	211.7	213.9	215.3
المطلوبات الأجنبية	78.5	83.4	79.4	75.9	75.4	76.8
صافي الأصول الأجنبية	152.7	146.2	133.4	135.8	138.5	138.5

سجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نسبته ١,٩ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٦,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت انخفاضا سنوياً نسبته ٧,٨ في المئة (٦,٥ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٤,٢ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بنفس النسبة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٠١ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) ليبلغ ١٣٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبتة ٢,٠ في المئة (٢,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٨ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (٥٣,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نسبته ١٦,٢ في المئة (١٩١,٣ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ١٠٢,١ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠١,٧ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٢ في المئة (٢٣,٨ مليار ريال) لتبلغ نحو ١١٠٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٦ في المئة (٤٧,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نسبته ١٤,٦ في المئة (١٤٠,٥ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نحو ٨٢,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨١,٥ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٦٤,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,٥ في المئة (٥٠,٣ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حوالي ١٩,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٠,٠ في المئة في نهاية الربع السابق(رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم 5 : مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

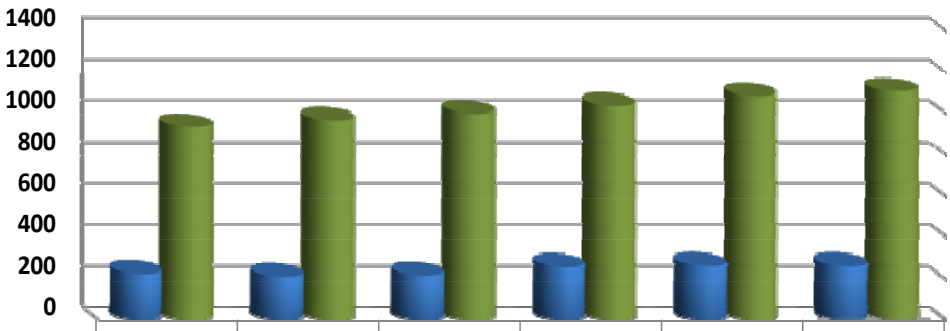

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
القطاع العام	228.6	214.5	220.8	260.6	265.7	264.8
القطاع الخاص	933.4	965.3	999.1	1034.4	1082	1105.8

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (للقطاع الخاص والعام) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٢,٦ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) ليبلغ ٥٨٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبة ٣,٣ في المئة (١٨,٢ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ٢,٩ في المئة (٩,٠ مليار ريال) ليبلغ ٣١٧,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة (١٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٧ في المئة (١,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٠٣,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة (٧,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٣ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٠٧,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (٤٢,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٨ في المئة (١٣٤,٥ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٩,٠ في المئة (٦,٥ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٤,٠ في المئة (٨,٨ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٣,٧ في المئة (٢,١ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٢,٦ في المئة (٣,٥ مليار ريال)، و ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٢,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال)،

ولقطاعات أخرى بنسبة ١,٧ في المئة (٧,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفض التمويل المصرفي لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٤,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٣,٢ في المئة (١,٠ مليار ريال)، وللقطاع العام وشبه العام بنسبة ٠,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٦,٩ في المئة (٢,٤ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٠ في المئة (٤,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٧,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حوالي ١٦,٩ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٥ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٨,٢ في المئة (١٧,٢ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حوالي ٩,١ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,٧ مليار ريال خلال الربع الثاني أي بانخفاض نسبته ٦,٥ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال).

وفي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٧٣٥ فرعاً بزيادة (١٣) فرعاً عن الربع السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٠٥ في المئة (٠,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٨٢٣,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٨ في المئة (٨٧,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٦ في المئة (٩٢,٤ مليار ريال). ويلاحظ ارتفاع المشتريات من المصارف المحلية بنسبة ١٢,٧ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال)، والمشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٩,٤ في المئة (١٣,٧ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٩,٣ في المئة (٦,٤ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفضت مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٣ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ٧٢٦,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٢ في المئة (٦٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م حققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٣ في المئة (٢٤,٨ مليار ريال)، وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق، فقد ارتفعت المبيعات للصيارفة بنسبة ٤٧,٠ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٤٦,٤ في المئة (١,٠ مليار ريال)، والمبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ٢,٤ في المئة (٣,٧ مليار ريال)). وفي المقابل انخفضت المبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ٧,٤ في المئة (٢٨,٤ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١٣,٤ في المئة (١٥,٧ مليار ريال)، ومبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٦١,٤ في المئة (٠,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

رسم بياني رقم 7 : مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

(مليار ريال)

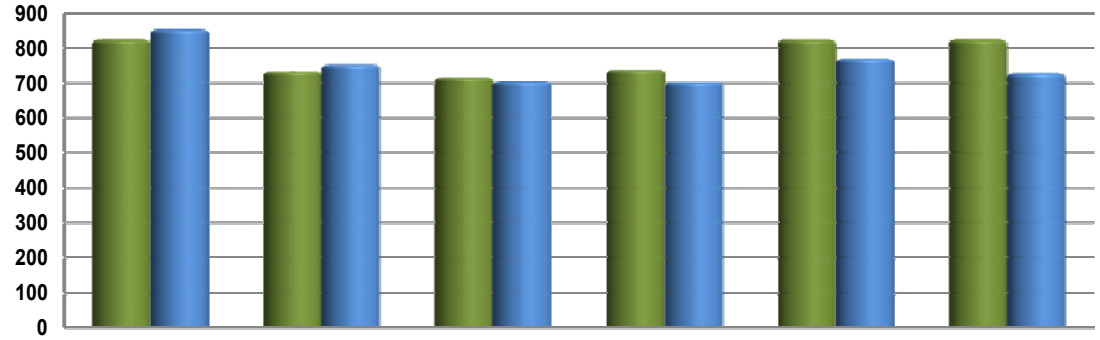

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
مشتريات	823.4	731.1	715.6	735.9	823.1	823.5
مبيعات	852.8	751.4	704.5	702.9	767.5	726.6

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نسبته ٠,٨ في المئة (٠,٥ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٦٣,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٤ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق.

وحققت ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٢,١ في المئة (١,٣ مليار ريال). وقد ارتفعت واردات المواد الغذائية بنسبة ٣٧,٦ في المئة (٢,٥ مليار ريال)، وواردات السيارات بنسبة ١,٩ في المئة (٠,٣ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت واردات الأجهزة بنسبة ١٤,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ١٠,٠ في المئة (٠,١ مليار ريال) وواردات السلع الأخرى بنسبة ٥,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٦,٠ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وواردات الآلات بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال).

وفي مجال واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات انخفاضاً نسبته ٤,٩ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٦,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٦ في المئة (٧,١ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٥ في المئة (٠,٧ مليار ريال). وقد ارتفعت واردات المواد الغذائية بنسبة ٦٤,٥ في المئة(٢,٧ مليار ريال)، وواردات السيارات بنسبة ١٦,٠ في المئة (١,٥ مليار ريال). وفي المقابل انخفضت واردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٤٣,٦ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وواردات الأجهزة بنسبة ٣,٦ في المئة (٠,٠٥ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٩,٠ في المئة (٠,٤ مليار ريال). وواردات الآلات بنسبة ٩,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، وواردات السلع الأخرى بنسبة ٢٢,٣ في المئة (٥,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم 8 :واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

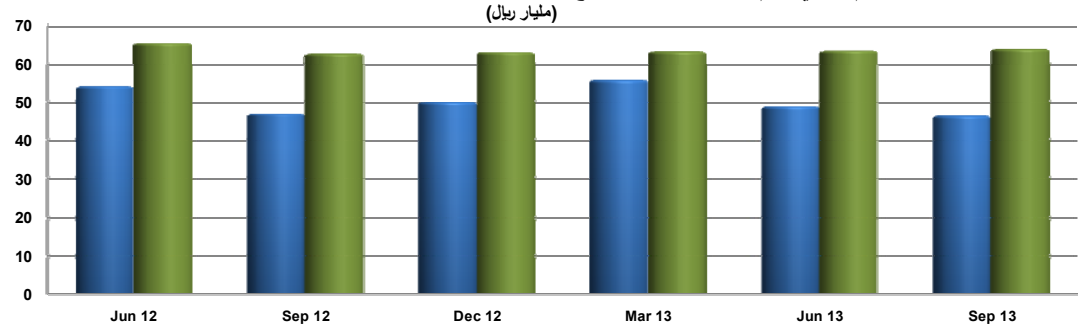

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	54.2	47.1	50.1	55.8	48.7	46.4
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	65.5	62.6	63	63.2	63.4	63.9

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نسبته ٠,٠١ في المئة (٢,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٨,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٣ في المئة (٣,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال). وقد ارتفع تمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٩,٠ في المئة (٢,٨ مليار ريال). في حين انخفض تمويل كل من صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ٤٤,٠ في المئة (٢,٢ مليار ريال)، وتمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ٢٦,٨ في المئة (٠,٦ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٨٦٢,٦ في المئة (٠,٥مليار ريال)، وإلى الدول العربية بنسبة ٥٤,٢ في المئة (١,٠مليار ريال)، وإلى دول أوروبا الغربية بنسبة ٢٧,٦ في المئة (٠,٣ مليار ريال) وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ١٦,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ١٢,٠ في المئة (٢,٧ مليار ريال). وفي المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ٨٦,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٣٦,٦ في المئة (٤,٤ مليار ريال).

رسم بياني رقم 9 : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

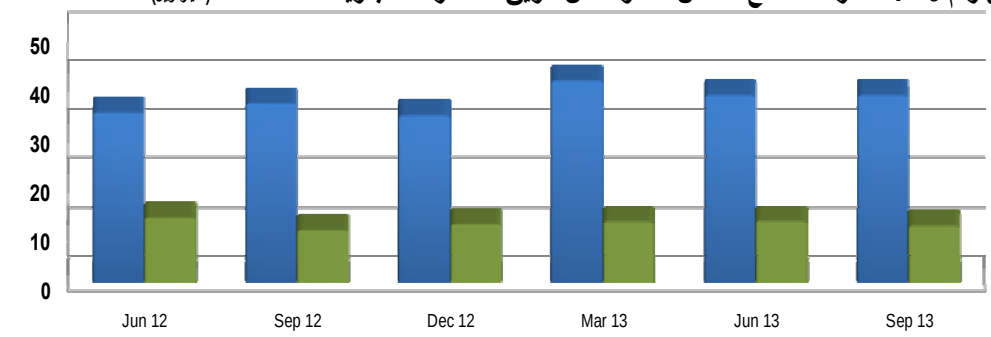

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
الاعتمادات المفتوحة	34.6	36.4	34.0	41.1	38.1	38.1
الاعتمادات المسددة	13.2	10.5	11.8	12.3	12.4	11.5

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بلغ ٩,٤ مليار ريال (أي ٢,٥ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال ١,٩ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٤,٠ مليون حوالة عبر نظام "سريع"، وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ٩,٠ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,٤ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,١ مليار ريال أي بانخفاض نسبته ١٢,٣ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٨,٣ مليار ريال.

٤-٢ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ما يقارب ٣٢٣ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٦١,٦ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نحو ٧٤,١ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٣٥,٧ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٣٥١٦ جهازاً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ١٧,٤ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م أكثر من ١٠٣,٤ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٣م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٦ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٨٠,٣ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٥ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٣٧,٣ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ١٧٩,٠ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت٤٣,٠ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٣ في المئة ليبلغ ٧٩٦٤,٩ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٤ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٩,٧ في المئة ليبلغ حوالي ١٢,٥ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٤ في المئة في الربع السابق، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ١٩,٣ في المئة. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٠,٠ في المئة لتبلغ نحو ٣١٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة في الربع السابق، في حين سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,٠ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٩ في المئة لتبلغ ١٥٨٦ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه بنسبة ٣,١ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٤ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م انخفاضاً نسبته ٢٨,١ في المئة ليبلغ حوالي ٦,١ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٤ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٨,٠ في المئة (رسم بياني رقم ١٠).

رسم بياني رقم 10 : مؤشر سوق الاسهم

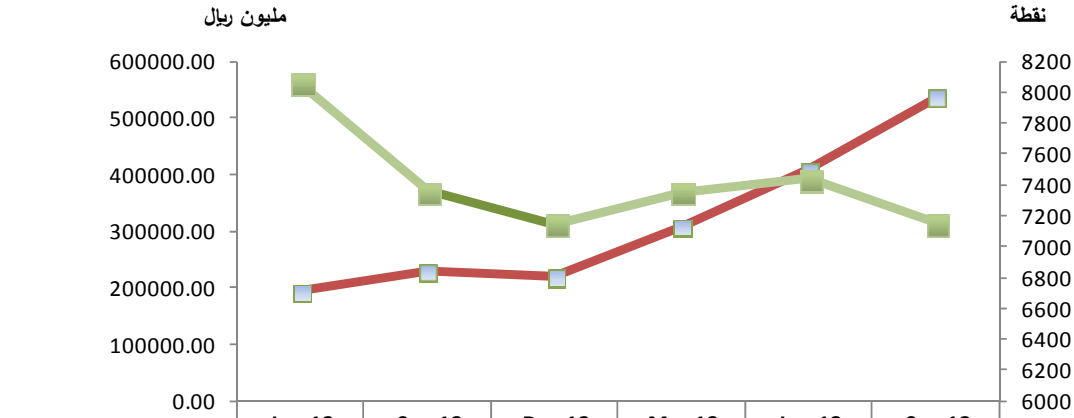

	Jun 12	Sep 12	Dec 12	Mar 13	Jun 13	Sep 13
مؤشر سوق الاسهم	6709.91	6839.83	6801.22	7125.73	7496.57	7964.91
قيمة الاسهم المتداولة	562012.24	369919.73	312675.35	368494.67	392319.33	314303.00

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,١ في المئة (٣,١ مليار ريال) ليبلغ ١٠٣,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة (٧,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وارتفع سنوياً بنسبة ١٤,٧ في المئة (١٣,٣ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ١,٦ في المئة (١,٣ مليار ريال) في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ليبلغ ٧٩,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة (٧,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة (٨,٤ مليار ريال)، كما سجلت الأصول الأجنبية ارتفاعاً نسبته ٨,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م لتبلغ ٢٤,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٥,٠ في المئة (٤,٨ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٥ في المئة (٣٩٦٨ مشترك) ليبلغ ٢٦١,٥ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٥٣٥٢ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ٦,٥ في المئة (١٨١١٠ مشترك)، أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٠,١ في المئة (صندوقان) ليبلغ ٢٤٣ صندوقاً في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، مقارنة مع ٢٤١ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م ارتفاعاً نسبته ٤,٩ في المئة (١١,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٤٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٧ في المئة (١٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٢م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٦ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي المنصرف الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م، فقد انخفضت بنسبة ٤٣,٧ في المئة (٧,٩ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣٣,٢ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ١٤,٣ في المئة. كما ارتفع إجمالي القروض

المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٥ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٦,٠ في المئة (١,٢ مليار ريال) في الربع السابق،

وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٢ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٦٠,٠ في المئة (٨,٢ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٢,٢ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٦,٩ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة يلاحظ ارتفاع مصروفات البنك السعودي للتسليف والادخار في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٢٨,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٧,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، في المقابل انخفضت مصروفات صندوق التنمية الصناعية السعودي في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٤٢,١ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٠,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وأيضاً ارتفعت مصروفات صندوق التنمية الزراعية في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٦١,٦ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٤,٢ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض فقد انخفضت التسديدات لصندوق التنمية العقارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٢م بنسبة ١٦,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤٥,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت التسديدات للبنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٧١,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٤,٤ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م

أصدرت مؤسسة النقد العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م:

- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٤١٧١ وتاريخ ١٤٣٤/٠٨/٢٤هـ بشأن إصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة استشارية بشأن معاملة رأس المال لانكشافات المصارف نحو أطراف مقابلة مركزية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٤١٧٢ وتاريخ ١٤٣٤/٠٨/٢٤هـ بشأن صدور الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن أسلوب النموذج غير الداخلي لرسملة انكشافات مخاطر الائتمان لأطراف مقابلة.

- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٧٠١٥ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٠٢هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن إطار العمل المنقح لنسبة الإقراض ومتطلبات الإفصاح لمعيار بازل٣.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٧٠١٨ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٠٢هـ بشأن الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان: "المصارف العالمية المهمة للنظام المالي: منهجية التقييم المحدثة ومتطلب امتصاص الخسائر العالية، ١ يوليو ٢٠١٣م.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٧٠٢٠ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٠٢هـ بشأن إرشادات مؤسسة النقد النهائية والبيانات الاحترازية الخاصة بالنسبة المعدلة لتغطية السيولة (LCR) المبنية على تعديلات لجنة بازل للرقابة المصرفية لشهر يناير ٢٠١٣م.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٠٩٥٧٥ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٠٩هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن المتطلبات الرأسمالية لاستثمار حقوق ملكية المصارف في الصناديق.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١١٥٥٧٢ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٢٦هـ بشأن ورقة مناقشة للجنة بازل للرقابة المصرفية حول الإطار التنظيمي: موازنة بين حساسية المخاطر والبساطة وإمكانية المقارنة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١١٥٥٧٥ وتاريخ ١٤٣٤/٠٩/٢٦هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٢٩٤٤٢ وتاريخ ١٤٣٤/١١/١١هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بعنوان "أسواق تحويل مخاطر تقدم العمر: هيكل السوق، محركات النمو ومعوقاته، والمخاطر المحتملة" الصادرة في ١٥ أغسطس، ٢٠١٣م لإبداء التعليقات.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٣١٦٢٠ وتاريخ ١٤٣٤/١١/١٨هـ بشأن الوثيقة الاستشارية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الإفصاح عن نقاط البيع في القطاع المصرفي وقطاعات التأمين والأوراق المالية.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٢م الموافق ١٤٣٤/٩/١٣هـ بالموافقة على لائحة دور الرعاية الاجتماعية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٢م الموافق ١٤٣٤/٩/١٣هـ بالموافقة على تنظيم هيئة النقل العام ومقرها الرئيس مدينة الرياض.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢م الموافق ١٤٣٤/١٠/٢٦هـ بالموافقة على انضمام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد إلى اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٣/٩/٩م الموافق ١٤٣٤/١١/٣هـ بالموافقة على منح أم الأولاد السعوديين غير السعودية إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، وتتحمل الدولة رسوم إقامتها ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتعامل معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.